من دون مشاركة جيش الدفاع الاسرائيلي في العملية، لم يعتقد أن هذا القرار قد يستجلب الكارثة ذاتها التي حدثت بالفعل. فإن التفسير الممكن الوحيد لهذا هو انه أهمل كل التوقعات حول ما يمكن أن يحدث، لأن الفوائد، التي اشرنا إليها سابقا، والتي يمكن كسبها من وراء دخول الكتائبيين إلى المخيمات، ابعدته عن التقدير الصحيح في هذه الحالة. وبصفته سياسيا مسؤولا عن شؤون اسرائيل الأمنية، وكوزير لعب دورا فعالا في توجيه الحركات السياسية والعسكرية، في الحرب في لبنان، كان من واجب وزير الدفاع أن يأخذ في الحسبان كل الاعتبارات المعقولة التي تحبذ أو تعارض دخول الكتائبيين إلى المخيمات، وعدم الاهمال الكلي للاعتبار الخطير المحرك ضد مثل هذا العمل، وهو الاعتبار بأن الكتائبيين سيقومون بارتكاب فظائع. وانه كان من الضروري احباط الاحتمال كواجب إنساني، وايضا لمنع حدوث الضرر السياسي الذي يتضمنه. وقد عرفنا من وزير الدفاع نفسه أن هذا الاعتبار لم يهمه على الاقل وبان هذه القضية، بكل تفريعاتها، لم تناقش او تدرس في الاجتماعات والمباحثات التي عقدها وزير الدفاع. وفي راينا ان وزير الدفاع ارتكب خطأ جسيما حين تجاهل خطر أعمال الانتقام وإراقة الدماء على يد الكتائبيين ضد سكان مخيمات اللاجئين.

سبق ان قلنا اعلاه اننا لا نشدد على ان القرار لادخال الكتائبيين إلى المخيمات كان يجب ان لا يتخذ على الاطلاق في اي حال. ويبدو لنا انه لا يمكن توجيه شكاوى إلى وزير الدفاع في هذه القضية إذا ما اتخذ هذا القرار بعد ان تكون كل الاعتبارات المهمة قد تم تفحصها. لكن، إذا ما اتخذ هذا القرار مع الادراك بوجود خطر الاضرار بالسكان، فإن الواجب كان يفرض اتخاذ إجراءات قد تضمن الاشراف الفعال والمستمر من قبل جيش الدفاع الاسرائيلي على أعمال الكتائبيين في ذلك الموقع، بحيث يتم منع الخطر او على الاقل تقليصه الى شكل اساسي. إن وزير الدفاع لم يصدر اي أمر يتعلق بتبني مثل هذه الاجراءات. ولن نبحث هنا الخطوات التي كان يمكن اتخاذها، إذ سنتطرق إلى هذه المسألة لاحقا. وفي ما يتعلق بمسؤولية وزير الدفاع، سيكون كافيا التاكيد انه لم يصدر اي امر إلى جيش الدفاع الاسرائيلي لتبني اجراءات مناسبة. كذلك فإن وزير الدفاع خلال اجتماعاته مع القادة الكتائبيين، لم يحاول ان يبرز أمامهم مدى الخطر العميق لاحتمال قيام رجالهم بارتكاب أعمال قتل. وبرغم أنه ليس مؤكدا أن ملاحظات في هذا الخصوص من قبل وزير الدفاع ربما كانت منعت أعمال المذبحة، إلا أنه ربما كان لها تاثير على القادة الكتائبيين الذين ربما فرضوا، انطلاقا من اهتماماتهم السياسية، اشرافا مناسبا على الاشخاص التابعين لهم وتاكدوا أن هؤلاء لن يتجاوزوا العمليات القتالية المنتظمة. لقد اشرنا اعلاه انه بعد بضع ساعات من دخول الكتائبيين إلى المخيمات، سأل الجنود في ذلك الموقع عما يجب عمله مع الناس الذين رفعوا بين أيديهم وأن الاجابات التي أعطيت لم تمنعهم من الاضرار بهؤلاء الناس فحسب، بل حتى حثتهم على فعل ذلك. إنه لمن التقدير معقول للغاية القول بانه لو كان القادة الذين اعطوا هذه الاجابة، سمعوا من وزير الدفاع أو من قادة كتائبيين أعلى، أمرا واضحا يمنع الأضرار بالمدنيين ويوضح الضرر الذي قد يلحقه ذلك بالكتائبيين، لكان ردهم على الاسئلة مغايرا.

ولو بات واضحا لوزير الدفاع بانه لا يمكن فرض اشراف حقيقي على القوة الكتائبية التي دخلت المخيمات بموافقة جيش الدفاع الاسرائيلي، لكان من واجبه منع دخولهم. إن فائدة دخول الكتائبيين إلى المخيمات كانت غير متناسبة كليا مع الضرر الذي يمكن ان يحدثه دخولهم إذا كان غير مضبوط. إن العديد من الناس الذين سمعوا عن دخول الكتائبيين إلى المخيمات كانوا على وعي بهذا الأمر، حتى قبل وصول الأنباء الأولى عن المذبحة. والواقع ان رئيس الأركان لديه الراي نفسه ايضا، كما بدا من رده على سؤال حول ما إذا كان قد يصدر أوامر لاتخاذ إجراءات إضافية او أن الأمر قد يكون كافيا مع الخطوات التي اتخذت فعلا، لو انه كان ثمة توقع بأن الكتائبيين قد يرتكبون تجاوزات. وقد رد كالآتي (ص ١٦٧٧):

«لا. إذا ما توقعت ان هذا ممكن بان يحدث او إذا ما كان أحد قد حذرني أن هذا قد يحدث، فما دخلوا المخيمات».

وسئل عما إذا كان لن يسمح للكتائبيين بدخول